المفتش العام بوزارة الداخلية اللواء عبده ثابت لـ" الثورة" :

لدينا خطط بدأنا تنفيذها للنهوض بالأداء الأمني ورفع مستوى الخدمات الشرطوية

الهجمات الارهابية ومواجهة التقطعات في الطرق من أبرز التحديات الأمنية في الوقت الراهن

قمنا بنزول ميداني لتفتيش 9 مناطق أمنية و27 مركز شرطة

كشف اللواء عبده ثابت المفتش العام في وزارة الداخلية عن إجراءات يتم تنفيذها للنهوض بالأداء الأمني وتفعيل أجهزة الوزارة للقيام بواجباتها في مواجهة التحديات الأمنية وفي مقدمتها مكافحة الأعمال الإرهابية والتخريبية والعمل على حفظ النظام والأمن العام ومواجهة جرائم التقطعات في الطرق وبين المحافظات.

وقال لـ"الثورة" إن جهاز المفتش العام قام بالنزول الميداني المفاجئ لعدد من المرافق والإدارات العامة التابعة للوزارة وكان لها ثمار إيجابية في تقييم الأداء الأمني، وكشف المخالفات ومعالجتها.

وأوضح أن مكتب المفتش العام تلقى شكاوى وصل عددها إلى أكثر من 800 شكوى وبلاغ خلال العشرة الأشهر المنصرمة من عمر الجهاز.. أغلب تلك الشكاوى تتصل بعمل أجهزة الشرطة وضعف تفاعل البعض مع الشكاوى والبلاغات التي تتصل بعمل أجهزة الشرطة وضعف تفاعل البعض مع الشكاوى والبلاغات للمواطنين.

وتحدث المفتش العام حول جملة من القضايا والموضوعات المرتبطة بالأداء الأمني.. وسبل النهوض به في المرحلة المقبلة.. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

حوار/عبدالواسع الحمدي

• في البداية لو تحدثنا بنبذة مختصرة عن أهمية إنشاء جهاز للمفتش العام بوزارة الداخلية .. وما هي رؤيتكم من أجل إيجاد مؤسسة أمنية مهنية تقدم خدمة بجودة عالية للوطن والمواطنين؟

- طبعاً جهاز المفتش العام استحدث في هيكل وزارة الداخلية لأول مرة بالقرار الجمهوري رقم 50 لسنة 2013م الذي أصدره فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.. ويتكون من أربع إدارات عامة هي "الرقابة والتفتيش ومكافحة الفساد وتجاوزات الشرطة وحقوق الإنسان والجودة الشاملة" وتتمثل رؤية الجهاز بالعمل من أجل مؤسسة أمنية مهنية تقدم خدمة بجودة عالية لتلبية متطلبات وطموحات المواطنين، وتتحدد رسالته بالارتقاء بأداء المؤسسة الأمنية لتغدو فعلاً في خدمة الشعب وتسهر على تنفيذ القانون وتصون وتدافع عن حقوق وحريات الإنسان.. وتعمل بشراكة مع مختلف الأجهزة الرسمية والمجتمعية.

ويقوم نشاط الجهاز على عدد من القيم التي تتمثل باحترام حقوق الإنسان والنزاهة والشفافية والمساءلة والتطوير المستمر للأداء والعمل بروح الفريق الواحد والوضوح في المعايير والموضوعية في الأهداف والتقييم بالنتائج.

الأهداف

وللجهاز العديد من الأهداف العامة والفرعية التي يعمل على تحقيقها من خلال خطط سنوية وبرامج تنفيذية تهدف إلى استكمال البناء المؤسسي والتشريعي للجهاز والرقابة الفاعلة على إنفاذ القوانين واللوائح والقرارات النافذة في جميع أجهزة الوزارة وكذا مكافحة الفساد وتجاوزات الشرطة وضمان الاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والامكانات المادية وفي حماية حقوق وحريات المواطنين ومنتسبي الوزارة من أي انتهاكات ومن أجل التطوير المستمر للخدمات الأمنية والشرطية التي تقدمها أجهزة الوزارة للمواطنين والمقيمين في الجمهورية.

المهام والواجبات

• ما هي أبرز مهام وواجبات جهاز المفتش العام؟

- للجهاز العديد من المهام والواجبات ذات الصلة بتحقيق رؤيته ورسالته وأهدافه التي تنطلق من السياسات العامة للوزارة وخطط وبرامج عملها ويضع نصب عينيه مواجهة وكشف الاختلالات والانحرافات السلبية في الأداء الأمني والإداري ومعالجتها بهدف تطوير الأداء وتشجيع مبدأ المنافسة الإيجابية بين الأجهزة ومنتسبي الوزارة، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب والقيام بجولات تفتيش معلنة ومفاجئة على جميع الوحدات لضبط المخالفات والتجاوزات واتخاذ التدابير القانونية في معالجتها والتأكد من أن الإجراءات والأعمال التي تقوم بها أجهزة الوزارة تراعي القانون واللوائح والقرارات النافذة ومن واجبات الجهاز اقتراح وتحديث المعايير في تخصصاتها المختلفة بهدف تجويد الخدمات التي تقدمها للسكان والعمل مع الأجهزة المختصة في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وفي التوعية القانونية بمفاهيمها ومبادئها الإنسانية.

الشكاوى

• كم بلغ عدد الشكاوى التي وصلت إليكم منذ إنشاء جهاز المفتش العام وما هي أبرز الإجراءات التي اتخذتموها حيال ذلك؟

- بالنسبة لعدد الشكاوى بلغت أكثر من 800 شكوى وبلاغ خلال العشر الأشهر المنصرمة من عمر الجهاز وأغلب تلك الشكاوى تتصل بعمل أجهزة الشرطة وضعف تفاعل البعض مع الشكاوى والبلاغات للمواطنين، أو الحجز المخالف للقانون.. ولاسيما في فترة إضراب النيابات والقضاة حيث تعطلت الآلية اليومية لرفع القضايا للنيابات وظل المتهمون في القضايا الجنائية في الحجز في مراكز ومديريات الشرطة حتى فتحت النيابات أبوابها والإجراءات المتخذة لبعض المخالفين أو المتجاوزين أحيلوا إلى المجلس التأديبي الأعلى للشرطة والمجالس التأديبية في المحافظات والمصالح واتخذت بحقهم إجراءات مختلفة تتناسب والمخالفات أو التجاوزات التي ارتكبوها.. وهناك من أحيلوا إلى النيابات .. والبعض الآخر منهم أحيلوا إلى مدراء الشرطة ورؤساء المصالح والقادة المعنيين لاتخاذ الإجراءات بحقهم بما يتناسب والمخالفة والقاعدة القانونية.

النهوض بالأداء الأمني

• بالنسبة للنهوض بالعمل الأمني ما هي أبرز الإجراءات التي قمتم بها في هذا الجانب والخطوات التي اتخذتموها للنهوض بالواقع الشرطوي؟

- بالنسبة للإجراءات التي تستهدف النهوض بالعمل الأمني فقد حددت قيادة الوزارة ممثلة بالأخ وزير الداخلية عدداً من التوجهات والاستراتيجيات في ضوء توجيهات القيادة السياسية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني للنهوض بالواقع الشرطوي وتفعيل عمل أجهزة الوزارة للقيام بواجباتها في مواجهة التحديات الأمنية الكثيرة والخطيرة والتي يأتي في مقدمتها مكافحة الأعمال الإرهابية والتخريبية وحفظ النظام والأمن العام ومواجهة التقطعات في الطرق بين المحافظات وقد بدأ تنفيذ تلك الاستراتيجيات لتأتي ثمارها طيبة سواء أكان ذلك مواجهة العناصر الإرهابية في قتل وضبط بعض خلاياه وعناصره المدبرة والمنفذة للاغتيالات والتفجيرات أو في تغيير آلية العمل الأمني من خلال إقرار خطة نشر الدوريات الراكبة والراجلة والاعتماد على نظام المربعات الأمنية والقيادة والسيطرة على الأحداث في الميدان من مركز واحد.

النزول الميداني

ولدعم الخطوات للنهوض بالواقع الشرطوي يتم لجهاز المفتش العام النزول إلى 9 مناطق أمنية و27 مركزاً من مراكز الشرطة في أمانة العاصمة وعدد آخر من الوحدات والإدارات العامة مثل الإدارة العامة لشرطة السير في أمانة العاصمة وإدارات شرطة السير في محافظة صنعاء والإدارة العامة للإمداد والتموين وكذا مستشفى الشرطة النموذجي وشرطة الدوريات وأمن الطرق وغيرها وذلك لتعزيز العملية الانضباطية ورفع الروح المعنوية للموظفين ورصد المتغيبين والفارين من أعمالهم ومعالجة المخالفات للوائح والهياكل التنظيمية.

وقد أثمرت عمليات النزول وتلك الإجراءات في كشف عدد من حالات الازدواج الوظيفي والمخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية ويجري حالياً التحقيق في العديد منها وسيقدم المتورطون للمجلس التأديبي الأعلى لاتخاذ القرارات المناسبة بحقهم.

خطة العمل

• ما هي ملامح خطة عملكم للمرحلة المقبلة وبما يعزز من الأداء الأمني مستقبلاً؟

- للجهاز خطة عمل سنوية يتم إعدادها في ضوء خطة عمل الوزارة ومخرجات الحوار الوطني وتشمل العديد من الأهداف والمهام ذات الصلة بكشف الاختلالات والمخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والتقنية في جهاز الشرطة ووضع المعالجات لها وتحسين الأداء الأمني والانضباط الوظيفي لمنتسبي جهاز الشرطة ومكافحة الانتهاكات لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وتجاوزات منتسبي الشرطة، ودعم توجيهات واستراتيجيات قيادة الوزارة والعمل الجاد من أجل أن تقوم أجهزة الوزارة في مختلف القطاعات والمستويات بدورها وتحسين أدائها والتأسيس لبناء جهاز شرطة مؤسسي ومهني ومسؤول يتوافق مع بناء وشكل الدولة الاتحادية الجديدة.

تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات ..

صنعاء تحتضن

لفت وزير الشؤون القانونية إلى ان تنظيم هذا المؤتمر يأتي في ظل ما تتطلبه الفترة الراهنة في سبيل إنجاح العملية الانتقالية والانتقال باليمن إلى الدولة اليمنية الحديثة دولة السلام والأمن وسيادة القانون ومناصرة ودعم مشروع قانون العدالة الانتقالية المعروض على مجلس الوزراء خلال هذه الفترة.

خطباء الجمعة

وأدان الخطباء الاعتداء الإرهابي الجبان والغادر الذي استهدف نقطة عسكرية يوم أمس الخميس في منطقة بيحان بمحافظة شبوة والذي راح ضحاياه حوالي 14شهيداً من منتسبي القوات المسلحة والأمن والمواطنين.

ودعا الخطباء الجميع في الوطن القيام بواجبهم الديني والوطني في مساندة جهود ولي الأمر والاعتصام بحبل الله جميعًا لمجابهة التحديات والمخاطر التي تعترض الوطن ومحاربة كافة أشكال الفساد والتخريب والإرهاب وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والعمل على تحقيق السلام وصد رياح النعرات المناطقية والطائفية ودرء الفتن المذهبية وإصلاح ذات البين واستباق الخيرات دنيا ودين قال تعالى فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعًا، وقال تعالى وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ

وابتهل الخطباء إلى المولى جل في علاه أن يجنب اليمن الفتن والمحن وان يسدد خطى قيادته ويوفقها إلى كل أمر رشد وخير.

وزارة الزراعة:

وأضاف الوكيل الغشم أن عملية تهريب المبيدات الخطرة ماتزال مستمرة وبشكل شبه يومي ،مشيراً إلى أن إجمالي المضبوطات من هذه المبيدات والموجودة حالياً في مخازن الزراعة والجمارك وعدد من الجهات المختصة تزيد عن 130 طناً.. مؤكداً أن هذه المبيدات المحتجزة أصبحت تحمل مخاطر محققة على الصحة العامة وسلامة البيئة خاصة وأن بعضها مخزن منذ عام ونصف العام وتحولت من الحالة الجامدة إلى حالة سائلة تكون أكثر خطراً وفتكاً.

وانتقد وكيل قطاع الخدمات الزراعية البطء في سير عملية التقاضي إذ أن قضايا تهريب المواد المضبوطة أمام القضاء وبعضها يعود إلى ما قبل أكثر من 18 شهراً.

وبخصوص قضية المبيدات المدفونة بحي الجراف بصنعاء أشار الغشم إلى أن الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس توصلت في تقريرها الذي أصدرته مؤخراً عن نتائج تحليل المبيدات والتربة إلى أن المضبوطات تحولت من مبيدات إلى نفايات شديدة الخطورة، كما أن التقرير خلص إلى أن التربة الخاضعة للفحص وهي أكثر من 3 آلاف كيس ملوثة بشدة، وشدد التقرير على ضرورة سرعة التخلص من هذه النفايات والتربة الملوثة أو معالجتها من قبل جهات مختصة وفقاً للطرق المعتمدة في اتفاقية بازل الدولية بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود بواسطة شركة دولية متخصصة.. موضحاً أنه ووفقاً للقانون فإن الهيئة العامة لحماية البيئة معنية بتحديد هذه الشركة المتخصصة التي تنص عليها الاتفاقية الدولية المصادقة من قبل الحكومة اليمنية.

استراليا تتخلى

واشارت الى ان "القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ينطبقان على القدس الشرقية الفلسطينية، كانطباقهما على غيرهما من الاراضي الفلسطينية المحتلة في 1967م".

وندد عشراوي بالقرار الذي قالت انه "تقهقر سياسي وقانوني خطير ومحاولات مرفوضة لاعادة صياغة القانون الدولي وتفصيل قانون دولي جديد على مقاس اسرائيل".

ودعت عشراوي برنديس الى دراسة بنود القانون الدولي، مؤكدة أن "هذه السياسة تعد خروجا عن سيادة القانون الدولي ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان"، وطالبته بالتراجع عن موقفه.

كما دعت عشراوي الحكومة الاسترالية الى "الانضمام إلى الأسرة الدولية والعمل من أجل إحلال السلام العادل بدلا من اتخاذ مواقف خطيرة تصب في تأجيج النزاع وتشويه القانون الدولي، وتضرب مصداقية استراليا في الصميم".

في المقابل، رحب وزير الخارجية الاسرائيلي افيغدور ليبرمان بالخطوة "الجدية" من قبل استراليا التي لا تخشى "قول الحقيقة حول النزاع بين الاسرائيليين والفلسطينيين" على حد قوله.

واثار برنديس جدلا حاميا في مجلس الشيوخ عندما أعلن أن الحكومة الاسترالية "لا تعترف ولا توافق" على استخدام تعبير "المحتلة".

واعترض عدد من عناصر مجلس الشيوخ مشددين على ان استراليا صوتت لصالح قرارات مجلس الامن الدولي في 2011 و2012 والتي استخدم فيها التعبير للاشارة الى مستوطنات في القدس الشرقية.

واعتبر السناتور المستقل نيك كزينوفون ان الغاء كلمة "المحتلة" يشكل "تحولا كبيرا" في السياسة الخارجية الاسترالية، حسبما نقلت عنه وكالة استراليان اسوشييتد برس.

واعتبرت زعيمة حزب الخضر كريستين ميلن الجمعة ان قرار الحكومة بزعامة توني ابوت "تراجع شائن".

وقالت ميلن في بيان "انه سلوك تحريضي يتعارض مع عملية السلام... واستخدام تعبير +الاراضي الفلسطينية المحتلة+ مقبول ومستخدم لدى الامم المتحدة".

واضافت ان "المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت بعد 1967 غير شرعية وتتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة".

هيلاري كلينتون

وتقول (سي بي إس) إن كلينتون تتناول في الكتاب أيضاً اختلافها في الرأي مع الرئيس الأميركي باراك أوباما حول تسليح المعارضة السورية حيث كانت ترغب في تسليح المعارضة فيما رفض أوباما هذا المقترح. وأضافت كلينتون أنها أبدت احترامها لقرار أوباما الذي رفض مقترحها لاعتبارات أمنية.

حجة.. سياسيون يدعون إلى تعزيز الشراكة الوطنية لتجاوز التحديات الراهنة

حجة /سبأ

أوصت ندوة فكرية عقدت أمس بمحافظة حجة بضرورة تعزيز الشراكة الوطنية لتجاوز تحديات المرحلة الراهنة وصولاً لمرحلة البناء والتنمية .

ودعا المشاركون في الندوة إلى النهوض بالأداء الاقتصادي للمؤسسات الرسمية بما يحقق طموحات أبناء الشعب في الرخاء والعيش الكريم والأمن والاستقرار ، مشيرين إلى أن الدولة الاتحادية ستمثل نقلة نوعية للدولة اليمنية في مختلف المجالات وفي مقدمتها تحسين الوضع الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل للشباب .

وفي الفعالية التي حضرها وكيل المحافظة المساعد اسماعيل المهيّم ، أشار عضو مؤتمر الحوار الوطني فهد دهشوش إلى أن مخرجات الحوار الوطني بحاجة ماسة إلى تكاتف كافة المكونات السياسية لتنفيذها باعتبارها ضامناً لبناء الدولة المدنية الحديثة التي ينشدها الجميع.

أمن المحويت يضبط 80 متهما بقضايا جنائية خلال مايو الماضي

المحويت / سبأ

أكد التقرير الجنائي للحالة الأمنية بمحافظة المحويت أن المحافظة شهدت الشهر الماضي تحسناً كبيراً في انخفاض الحوادث الجنائية مقارنة بالأشهر الماضية من العام الجاري.

وأوضح مدير عام الشرطة بالمحافظة العميد ركن حسين أحمد القاضي لـ"سبأ" بأن المحافظة شهدت خلال الشهر الماضي وقوع 58 جريمة جنائية فقط ضبطت الأجهزة الأمنية منها 57 جريمة بنسبة ضبط للجريمة 98%.

وأشار إلى أنه تم ضبط 80 شخصاً متهماً على ذمة تلك الجرائم.. مبيناً أن هذه الجرائم خلفت ثلاث وفيات وإصابة 29 شخصاً.